Enlightenment collection's
ISSN 2716-7852
V :11, N° :02 – 20 Décembre 2021

سلسلة الأنوار
ISSN 2716-7852
المجلد 11، العدد 02 – 20 ديسمبر 2021

الرهانات الإتيقية للكرامة الإنسانية في نطاق الثورة البيولوجية المعاصرة

The ethical stakes of human dignity in the context of the contemporary biological revolution

عراب أحمد *

جامعة وهران 2 محمّد بن أحمد/ الجزائر (arabahmedphilo@gmail.com)

تاريخ الاستلام : 2021/09/07 ؛ تاريخ القبول : 2021/11/29 ؛ تاريخ النشر : 2021/12/20

الملخص

في ظل التقدم المعرفي على مستوى علم الأحياء تُطرح مواضيع وتُثار إشكاليات لعلّ أبرزها في الوقت الراهن العلاقة بين العلم والقيم والمعيار بصفة عامّة والعلاقة بين المعرفة البيولوجية والكرامة الإنسانية بصفة خاصّة في ظل المفاهيم الجديدة التي نتجت عن التقدم الطبي كزراعة الأعضاء، الموت الرحيم، التعديل الجيني والإخصاب الاصطناعي. وهذا ما أنتج إشكالات معقدة أمام الفلسفة وفرض على المنشغلين بها التفكير في مسائل ذات طابع عملي والخروج من قوقعة النظري والمجرّد، ممّا يفتح النقاش حول الكيفية التي تجعلنا نستفيد من الثورة البيولوجية وهندسة الجينات وتطبيقات الهندسة الوراثية دون التنكر للطابع الإنسي الأصيل.

الكلمات المفتاحية: ثورة بيولوجية، تقدم طبي، قيم، أخلاق، كرامة إنسانية.

Abstract

In light of the progress of knowledge at the level of biology, issues are raised and problems are raised, perhaps the most prominent of which is the relationship between science, values and standards in general, and the relationship between biological knowledge and human dignity in particular, in light of the new concepts that resulted from medical progress such as organ transplantation, euthanasia, genetic modification and fertilization prosthetic.This is what has produced complex problems for philosophy and forced those who are preoccupied with it to think about issues of a practical nature and break out of its theoretical and abstract shell, which opens the debate about how we can benefit from the biological revolution, genetic engineering and the applications of genetic engineering without denying the authentic human nature.

Keywords : Biological revolution, medical progress, values, morals, human dignity

* **الباحث المرسل:**

1.مقدمة:

لا نستطيع أنّ ننكر مفهومنا للطبيعة البشرية تغيّر مع البيولوجيا المعاصرة التي فرضت الحاجة إلى التفكير في مسائل ذات طابع عملي والخروج من قوقعة النظري والمجرّد من أجل فهم وتنظير المواضيع ذات الطابع الكلّي كتمهيد للتطبيق. هذا الانتقال عبّرت عنه الكثير من الموضوعات التي يمكن ربطها بمجال يشكل جوهر الإنسان، والمقصود هنا مجال القيم الذي أصبحت الحاجة إلى تفعيله أكثر من ضرورة خاصّة في ظل الأطروحات التي تنادي بأنّ الفلسفة أصبحت غير قادرة على معالجة مشكلات الإنسان اليومية ممّا فرض طرح سؤال التطبيق الذي يجب فهمه في ميدان الفلسفة والذي يجعلها تنطلق من المشكلات الواقعية لتقدم حولها نظريات قابلة للتطبيق، أي الإنتقال التطبيقي للأفكار الفلسفية. فالنزعة الإنسانية التي لطالما يكون الحديث عنها مقترنا بالعلم وتطوراته ومايقابله من قيم تجلّت في التركيز على تقدم الإنسان بالحرية التي نادى بها فلاسفة عصر الأنوار وتنبؤاتهم بمجتمع يتمتع بالسعادة الذي اندثر مع الحربين العالميتين كتقويض لكل الآمال في العقل. هذه المعطيات التي دفعت الإنسان إلى تغيير نمط تفكيره حيال وجوده الذاتي ووجوده الموضوعي، وفي سبيل استرجاع قيم العيش المشترك التي من أبرزها الكرامة التي يمكن مقاربتها بالعدالة، فإذا كانت العدالة أمّ الفضائل عند اليونان، فإنّ الكرامة الإنسانية والحاجة إليها هي أمّ القيم في وقتنا المعاصر انطلاقا من التحدّيات التي تواجهنا خاصّة بعد التطورات التي أحدثتها الثورة البيولوجية في ميدان الطب والتي أفرزت مشاكل أخلاقية جديدة مقلقة لم يعهدها البشر، ممّا فرض الإنتقال إلى الأخلاق الطبيّة التي بدورها تفرض إعادة مذهب النزعة الإنسانية بصبغة الإنجازات العلمية والتكنولوجية باعتبار أنّ العلوم والنزعة الإنسانية توحد مصائر الشعوب إذا تجاوزنا وهذبنا التناقضات بين العلمي والثقافي بواسطة تحقيق الكرامة كمبدأ مرتبط بوجود الإنسان أو المشترك الجوهري بين كل البشر الذي يلازم كينونتنا، ويفرض علينا التساؤل الآتي: ماهي الرهانات الإتيقية للكرامة الإنسانية في عصر الثورة البيولوجية؟ كيف نتجاوز التعارض ونهذب التناقض بين تحديات البيولوجيا الطبية وحدود الكرامة الإنسانية؟

وبمعنى أدق: كيف يمكن تطوير مقاربة إتيقية للكرامة الإنسانيّة تجعل من الثورة البيولوجية إلهاما للعيش وحماية لكرامته وليس خطابا تغيب معه إنسانية الإنسان؟

2- البيوإتيقا...الوجه الجديد للفلسفة: حتمية الإتجاه نحو براديغم عملي للفلسفة...

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تغيير وجهة الفلسفة نحو قضايا أخلاقية وإنسانية أفرزها تقدم العلم والتقنية واحتضنها مجال الفلسفة التطبيقية كفكر أخلاقي جديد ظهر نتيجة لأفول الفلسفة النظرية ومواضيعها ذات الطابع الكلاسيكي كالمعرفة والوجود والقيم ومسائل اللغة...ممّا أدى إلى تراجع الفكر الفلسفي النسقي وتياراته الفلسفية كالعقلانية، التجريبية، الماركسية، الوجودية... والمفارقة أنّ هذا التراجع وصل كذلك إلى تيارات أكثر حداثة كالتأويلية والتفكيكية والأركيولوجية...

حيث أصبح اهتمام الفلاسفة هو التفكير بالموازاة مع الإكتشافات العلمية والإنجازات التكنولوجية حتى لا تبتعد عن الاهتمامات الراهنة التي تفرض التوجّه إلى مواضيع عملية كالسياسة، التكنولوجيا، البيولوجيا والطب... (دروتيي، 2009، صفحة 126)فالتطوّر العلمي والتقني والمعلوماتي أفرز مشاكل لم تعهدها البشرية، هذه المشاكل التي ستشكل مادة أولية للفلسفة التطبيقية كفلسفة مطبقة على مشكلات غير الفلسفية التي تسعى لإيجاد حلول داخل نطاق القيم الإنسانية والأخلاقية بالاعتماد على جملة من القواعد الموضوعية التي تعمل على تخليق الممارسة الإنسانية التي فرضتها تطوّرات العلم المعاصر. وهذا مايصطلح عليه بالأخلاقيات التطبيقية التي اكتسبت شهرة أكثر، والهدف منها التأسيس لعلاقة جديدة مع العلم بواسطة الكشف عن الخروقات والمزالق العلمية التي تهدّد إنسانية الإنسان وتهدر كرامته بما يضمن إعادة الإنسان إلى مركزه وإحياء كل ماهو جميل في الحياة، وهذا مايتطلب عدم غياب الفلسفة التطبيقية باعتبارها تدبيرا لما يصلح للإنسان في المستقبل (موسى، 2000).

فسؤال العلاقة بين العلم والفلسفة في الخطاب الفلسفي الراهن يفرض إعادة الحديث عن الأخلاق وفعاليتها في ظل تعقّد الحياة والتقدم العلمي والتقني. والحق أنّ القدسية التي استمدها الإنسان من فلسفات الأخلاق الكلاسيكية القائمة على الفصل بين الجسد والروح بدأت تتراجع لصالح خطاب جديد لا ينفصل عن القضايا المعاصرة كالثورة البيولوجية وهندسة الجينات وتطبيقات الهندسة

الوراثية التي جعلت من الجسد الإنساني مادة قابلة للتجريب، ممّا أسس لعلاقة جديدة للإنسان بجسده تتطلب ظهور خطاب فلسفي أخلاقي لا يفصل بين الجسد والروح في فكر مابعد الميتافيزيقا (روس، 2007، صفحة 39). ومن أهمّ خصائص هذا الخطاب أنّ سؤال الإنسان أصبح ذو أبعاد عملية وأخلاقية يترجم التداخل بين العلمي والأخلاقي والقانوني. هذا التداخل الذي حتمته عدّة عوامل منها تعقيد الإنسان في حد ذاته إلى جانب أنّ تدخلات التقنية في عضوية الإنسان فرضت على الخطاب الأخلاقي الراهن مناقشة القواعد والقيم الأخلاقية التي تضمن حماية الوضع الإنساني وتحسينه خاصّة أن نتائج البيولوجيا الطبيّة جعلت التساؤل ممكنا حول مدى بقاء هوية ثابتة للطبيعة الإنسانية في ظل ظهور التقنيات التي تغيّر الجسد وتعيد تشكيله كنوع من التحالف بين الخيال العلمي والفني فرضته التحوّلات الثقافية والحضارية، خصوصا أنّ الأمر لم يعد يقتصر على الأعمال الأدبية والسينمائية في ظل فرط الرغبة عند الإنسان بتجاوز كل الحدود، وهذا ما تصوره مثلا رواية دورة الروبوتات لإسحاق أسيموف التي تروي كيف أنّ الروبوتات ستتحكم في غفلة من البشر على الأرض. هذا إلى جانب عدّة أعمال سينمائية وروائية التي تصوّر بعض الجوانب القاتمة لتطوّر التكنولوجيا وتطبيقات البيولوجيا من خلال تصوير كائنات حيّة خيالية، المرض، علم الوراثة، علم الجينات، والإيكولوجيا. ونجد هنا مثلا العمل الخيالي الذي أصدره الدوس هوكسلي سنة 1932 للعواقب الإجتماعية المحتملة لتكنولوجيا الإنجاب (زيلر). وقد يُبرّر ذلك من ناحية أنّ ماينشره الخيال العلمي عن المستقبل يبقى في خانة المتوقع، وليس من الضروري أن يتحقّق، إلا أنّه يبعث على القلق. وبما أنّنا نتطرق إلى مجالين مختلفين هما: الفلسفة والطب، فإنه من السهل إيجاد مقاربة بينهما من خلال حاجة الطب إلى الفلسفة. فكثيرا مايقال العقل السليم في الجسم السليم، والحديث عن عقل سليم يقتضي التفكير الذي هو من مهام الفلسفة الجوهرية، ويأخذ أشكالا منها تحديد الألفاظ بشكل صحيح ووضع حدودها كوظيفة يحاول أن يُصَدِرها إلى ميدان الطب من أجل وضع حدود لمصطلحاته. ونأخذ على ذلك مثلا مفهوم الصحة، الذي لا نكاد نعثر على إتفاق حوله، حيث أنّ مفهوم الصحة لم يعد مصطلحا يقاس بسلامة الجسم من الناحية البيولوجية، وإنّما أصبح

مصطلحا له أبعاد نفسية واجتماعية وثقافية. وهذا ما أدى إلى أنّ مفهوم الصحة لم يعد فقط من إختصاص الأطباء، بل أصبح يتدخل فيه علماء النفس وعلماء الاجتماع والمفكرين (صبحي و محمود فهمي زيدان، 1993، الصفحات 126– 130).

وكل هذه العوامل مجتمعة شكلت فضاءا لظهور وتدخل الأخلاق التطبيقية خاصّة من خلال البيوإتيقا (جديدي، 2016، صفحة 09)لإيجاد الحلول الممكنة تجاه حياتنا التي هي في تطوّر مستمر. وما يُبين أن المشكل الأخلاقي بلغ ذروته هو انقسام البيوإتيقيين، سواء الذين يعتبرون أن طبيعتنا البيولوجية مقدسة ممّا يقتضي مراقبة التطبيقات البيولوجية بصفة عامّة، ومنع بحوث البيولوجيا الجزيئية كالتعديل الجيني والاستنساخ...أو ممّن يمثلون بيوإتيقا ترى في التقدّم العلمي تساؤلا عن معايير لتحوّل ذاتي مرغوب وممكن للنوع البشري (جديدي، 2016، صفحة 12). ومايهم أكثر هو الجانب الأخلاقي،باعتبار أنّ النسق الإبستيمولوجي للعلم الحديث والطابع الأداتي لنسقه بعيدا عن الأسباب الغائية وأنّ ما يحكم الطبيعة هو الطبيعة نفسها سينعكس من جهة أخرى على العلاقة بين العلم والأخلاق من خلال معالم الإنفصال بينهما الذي يمكن مقاربته بالفصل بين العلم والفلسفة في عصر الأنوار (بوحناش، 2015، الصفحات 32– 33).

فالأفكار الجديدة في الفيزياء، الفلك، علم الأحياء، الطب والكيمياء ساهمت في تغيير جذري لكل مرافق الحياة العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. هذا التطوّر الهائل والسريع الذي وصفه هنري بوانكاريه:" تولد النظريات العلمية في اليوم الأوّل، تصبح موضة في اليوم الثاني، تصير كلاسيكية في اليوم الثالث، في اليوم الرابع تصير متخلفة، وفي اليوم الخامس تصبح منسية" (Jean Ullmo La pensée scientifique moderne Flammarion , 1969 , p. 107 .)

ولما كانت حياة الإنسان قبل العصر الصناعي بسيطة وتقريبا متشابهة يغلب عليها الطابع البدائي والزراعي، الذي تغيّر مع عصر الصناعة الأوّل إلى عصرها الخامس الحالي تغيرا لامس جميع ميادين الحياة.

فالثورة الصناعية الأولى التي عرفت اختراع المحرك البخاري مكنت الإنسان من بناء مصانع النسيج، ومع الثورة الصناعية الثانية عرف الإنسان التضخم الصناعي بواسطة الطاقة الكهربائية، لتظهر الثورة الرقمية بواسطة التكنولوجيا كميزة للثورة الصناعية الثالثة وصولا إلى الثورة الصناعية الرابعة التي ميزتها تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي كأتمتة للأشياء من خلال الروبوتات والطائرات بدون طيار والواقع الإفتراضي...هذه الثورة التي ستتداخل مع لاحقتها أي الثورة الصناعية الخامسة والتي توحي بأنّ حياتنا ستكون مزيج من الأشخاص والآلات في مكان العمل، وهذا مايجعلنا عاجزين عن تقديم توضيح لحجم وتعقيد التغيير الذي قد يحدث مستقبلا (تقرير بواسطة: أوبي Oppy، محرّر خوارزمي يعمل بالذكاء الاصطناعي، نشر بتاريخ 2020/12/19، مستقبل البشرية..كيف ستبدو حياتنا بعد 100عام؟.www.noonpost.com (2021/12/17 /12:48).). فتطوّر العلم يشبه المذهب الداروينى وبدرجة أكبر المادية التاريخية، حيث يكون التاريخ كلّه عبارة عن ثورات من أهمّ محركاتها العلم كظاهرة إنسانية قديمة قِدم الإنسان وخلاصة لمجهودات بشرية لم تتوقف أبداً (كون، 2007، صفحة 09). وما يهمّنا من اختلاف وجهات النظر حول ماهية الأزمة أخلاقية كانت أو غير ذلك، هو أنّ مواقف الإنسان نحو الطبيعة المحيطة به والعالم الإجتماعي تتكيّف باستمرار مع الإكتشافات العلمية الجديدة التي تُخضع إنجازات العصور السابقة لمزيد من التدقيق بما في ذلك النتائج الفلسفية. خاصّة في ظل امتلاك البشر اليوم معرفة أكبر على المستوى الكمّي(التكنولوجي) وما سيكون لها من تأثير في البيولوجيا والطب. وهذا مايعتبر تمهيد لعودة السؤال الفلسفي الأكسيولوجي الذي له أبعاد أنطولوجية، باعتبار أنّه لا يمكن إحداث مقاربة أخلاقية بعيدا عن مقاربة أنطولوجية للإنسان الذي عرف تحولات في مفهومه (بوحناش، 2015، الصفحات 31-32). ما يجعل لحظة الإغتراب الإنساني التي تعكس قلق وهموم الإنسانية في ظل خواء روحي ولا آمان أنطولوجي موضوع الفلسفة التطبيقية كمحاولة لحل المشاكل الأخلاقية التي يطرحها التقدم في ميادين العلم والتكنولوجيا بصفة عامة وميدان البيولوجيا والطب بصفة خاصّة. وتجدر الإشارة أن الأخلاق شكلت جزءا من مهنة الطب منذ بداياتها الأولى مع القانون الأخلاقي

لحامورابي الذي يمثل مجموعة مبادئ مهمّة في مهنة الطب بالإضافة إلى قسم أبوقراط كأب للطب (فرمجن، 2012، صفحة 420). وصولا إلى ما أصبح يصطلح عليه بأخلاقيات أو فلسفة الطب والبيولوجيا كتخصص فرضته راهنية الخطاب الفلسفي من خلال عدم التفكير حول الوجود والإنسان بعيدا عن التقدم الذي أحرزته العلوم والتقنيات الطبية، ممّا اقتضى معالجة قضايا جديدة لم نكن نسمع عنها كالتخصيب الإصطناعي والقتل الرحيم والتبرع بالأعضاء والأم البديلة. وفي نفس السياق كتعبير عن المهمة الجديدة للفلسفة التي يمكن مقاربتها بمصطلح الثورة، أي ثورة ذات طابع عقلي (نظري) تنطلق من المشكلات الواقعية التي أنتجها العلم لتقدّم حولها نظريات قابلة للتطبيق،ممّا يقتضي تدخل المشرعين والقانونيين والاجتماعيين والساسة وغيرهم لسد الفراغات الناتجة عن تفاقم المشاكل الأخلاقية، وهذا ما جعل تخصصات مثل أخلاقيات الطب والبيولوجيا أكثر طلبا وإلزامية، حيث يُعنى علماء الأخلاقيات الحيوية بمسائل أخلاقية تتقصى الأبعاد الأكثر تجريدا في المسائل والمآزق الأخلاقية (فرمجن، 2012، صفحة 57).

كما أنّ استقراء هذه الثورات يبيّن أنّها في الواقع غير منفصلة عن بعضها، ومن أمثلة ذلك التقارب بين البيولوجيا الطبية والذكاء الاصطناعي...

فالإنسان المعاصر يفكر ويعيش بواسطة التقنية بمختلف مظاهرها وامتداداتها التي صارت تمثل شرطا لوجوده وبُعدا من الأبعاد العميقة له (ميتافيزيقا التقنية). حيث أصبح مسكونا بهاجس القلق حول مصير العالم، خاصّة بعد تحوّل التقنية من وسيلة للحفاظ على النوع الإنساني إلى صراع تقوم من خلاله التقنية باستفزاز الإنسان وخطر يتربص بوجوده. فالعالم اليوم أصبح ورشة والبيوإيتيقا تريد الوصول إلى نتائج علمية لا تضرّ الكائن البشري وتصون كرامته، وهو مجالها البارز في ظل هذا الكون الذي يتعرض للتخريب باسم الطموح العلمي والتقدم التكنولوجي والرغبة في بلوغ الكمال التي تفرض مقاربات أخلاقية يمكن معالجتها بإظهار الأبعاد والأسس الفلسفية للإشكاليات التي تعالجها البيوإتيقا. سواء ما يتعلق بالرؤى الأنطولوجية والحديث عن مابعد الإنسان بيولوجيا، أو رؤى ميتافيزيقية بوصف الإنسان احتمال مفتوح على الزوال (الكائن مابعد الإنسان

Transhumanisme). كما تتعلق برؤى ميتاأخلاقية بوصف الإنسان صيرورة إيتيقية (مابعد الإنسان إيتيقيا) أو بوصفه كائنا مستنسخا بلا تاريخ وبلا قيم (مولاي، 2008، صفحة 147).

فالثورات العلمية التي رغم تنوعها من ميدان الفيزياء إلى ميدان الهندسة الوراثية والبيولوجيا الجزئية، فإنها تتقاطع لتصمم بوابة لدخول البشر عصر البيوتقنيات، أو مايسمّى عند هيدجر الزواج بين العلم والتقنية باعتباره القدر الميتافيزيقي للعلم، والذي انعكس على الحياة، وأفرز ثورات اقتصادية وإجتماعية وثقافية ذات أبعاد كونية وأهداف إيجابية، لكن بالموازاة مع مخاطر تنجم عن استغلال نتائجها وتحويل الإنسان إلى ملكية والسيطرة عليه وعلى الطبيعة لهدف مادي كطموح للعقل التقني الأداتي (هابرماس، 2003، صفحة 43).

3- الوضع الأخلاقي للطبيعة البشرية في ظل تطوّر نماذج العلاج البيوطبي:

أصبح من الممكن في ظل التطبيقات البيوطبية الجديدة الحديث عن تغيّر البعد الطبيعي للجسد البشري وإضافة ممارسة تقنية فيه. حيث أن دخول عالم الأجنة والتحكم في الهندسة الوراثية والأبحاث في هذا الميدان حقّقت الكثير من الإنجازات التقنية التي ظهرت معها مفاهيم جديدة، ومن أهمّها: تحديد صفات الجنين، تخليق المواليد الصناعية، وحتى أبحاث إطالة العمر، الاستنساخ... ووصل الأمر إلى المتاجرة بالجسد فيما يسمّى ببنوك الحياة، وعمليات زرع الأعضاء وتأجير الأرحام وعمليات التجميل. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد حيث أصبحنا نسمع كذلك عن ثورة الذكاء الإصطناعي واستخدامها في مجال تشخيص الأمراض ممّا ساهم في التقليل من الأخطاء الطبيّة بواسطة أنظمة خبيرة كنظام ماسين MYCIN وهو نظام خبير متخصص في تشخيص الأمراض المعدية واكتشاف البكتيريا المسؤولة عن المرض من خلال عيّنات من الدم أو البول من أجل اقتراح العلاج والجرعة المناسبة (القدسي، 2006). كما ظهر الروبوت الجراحي للقيام بعمليات جراحية دقيقة، كما أنّ علاقة الطبيب بالمريض عرفت شكلا غير مباشر أو التطبيب عن بُعد كمراقبة للمرضى وتحليل بياناتهم بواسطة خوارزميات الذكاء الاصطناعي ومقارنتها مع بيانات مرضى سابقين، وعرفت هذه التكنولوجيا استخدامات واسعة.

ومع كل هذه الإنجازات التي تحمل إيجابيات، فإنّ ذلك لا يعني أنّه ليس لها سلبيات على الإنسان وشكل حياته وقيمه خاصّة أن العلم بلسان هيدجر لايفكر (أباه، 2021). ولعلّ الإطلاع على بحوث البيولوجية الجزيئية التي لا تبعث على التفاؤل في معظمها يدعو إلى طرح مسألة علائقية بين مجالين يؤثران في حياتنا هما القانون والأخلاق، ومايزيد الأمر تعقيدا هو أن السلوك غير القانوني هو سلوك دائما غير أخلاقي، في حين قد يكون السلوك غير الأخلاقي جائزا قانونيا. والمشكلة تكمن في أن بعض الممارسات التي تشكل تعديات أخلاقية مازالت تطبق لانعدام الإقرار بالمسؤولية الأخلاقية (فرمجن، 2012، الصفحات 40– 42). وهذه الفجوة هي الشغل الشاغل للإتيقا في مواجهة مايسمّى المآزق الأخلاقية.

وقد وضع كينث بلانشارد ونورمان نموذج لتقويم أي مأزق أخلاقي من خلال الأسئلة الآتية: هل هذا جائز قانونيا؟ هل هذا متوازن؟ كيف يجعلني أشعر؟

ويوضح هذا النموذج أنّ الحكم على أيّ موقف أو ممارسة يستدعي أولا طرح السؤال الأول، فإذا اتضح أنّه مناف للقانون، فهذا يعني أنّه مناف للأخلاق، وبالتالي لا داعي لطرح السؤال الثاني. أمّا إذا طرحنا السؤال الأوّل وكان السلوك قانونيا، فهذا يستوجب طرح السؤال الثاني كي نعرف إذا كان هناك شخص أو جماعة قد تأثرت به سلبا على حساب شخص أو جماعة أخرى استفادت منه أكثر. أما السؤال الثالث فيشير إلى الكيفية التي ينعكس بها السلوك علينا عاطفيا. والنتيجة أنّ هذا النموذج مفاده إذا كانت إجابتك على السؤال الأول والثاني بالإثبات أي "نعم" وكانت إجابتك على السؤال الثالث هي "يجعلني أشعر بالسعادة". فمن المرجح أن يكون السلوك أخلاقيا (فرمجن، 2012، صفحة 54). وانطلاقا من هذا النموذج وأسئلته التي تحمل مقاربة بين الأخلاقي والقانوني، سنحاول التطرق إلى أهم الإنجازات البيوطبية وماتطرحه من تحديات أخلاقية تمس الكرامة الإنسانية وتعيق الحياة السليمة للإنسان. ممّا يدفع إلى ضرورة الحد من المخيال العلمي مع الحاجة إلى إعادة الوصل بين العلم والقيم بعدما تم الفصل بينهما تعسفيا في زمن مابعد الحداثة، وإحداث قطيعة بين العلم والقيم في التصور الذي كرسته المنظومة الإبستيمولوجية المعاصرة، ممّا خلف هوّة بين الممارسة العلمية والمنظومة القيمية (مولاي، 2008، صفحة 151).

إذ نجد أنّ الحديث عن التجارب الحيوية كثيرا مايتعارض مع قدسية الإنسان التي جاهد طويلا للحفاظ عليها ممّا يؤثر على الفرد، الأسرة، والمجتمع والدولة كمفاهيم تقوم على الفوارق والطبقية وتتخللها مصطلحات لطالما تمّ تداولها كالحمل الطبيعي، الإنجاب الطبيعي والتي تنذر الثورة البيولوجية بتحطيمها بعد غزو الإنسان واكتشاف خريطته الجينية من خلال الاستنساخ الحيوي الذي يهدف إلى جعل الأفراد متساوين. إلى جانب القدرة على تغيير بنية الحياة لتصحيح بعض الاختلالات كغاية للهندسة الوراثية المتطوّرة من أجل علاج بعض الأمراض الوراثية التي تنتقل إلى الأجيال اللاحقة (فرمجن، 2012، صفحة 481).

ويمكن أن نعرض بعض المفاهيم كالأسرة المعاصرة مقارنة بالأسرة التقليدية في ظل التطور البيولوجي وزعزعته لمفاهيم مثل الخَلْق والولادة الطبيعية. حيث أنّ تقنيات الإخصاب والتعديل الجيني بلغت درجة عالية من التطوّر مثل الإنجاب المساعَد فيه طبيّا والاستنساخ وتقنيات التحكم في الجهاز العصبي. ومن المفاهيم التي ظهرت كذلك مايسمّى الأطفال المصممين تبعا لرغبات الوالدين من خلال التحكم في مظهر الأطفال أو بعض صفاتهم، أي وضع معايير حياته البيولوجية قبل ولادته. ومن أولى التجارب في هذا الميدان استخدام تكنولوجيا التعديل الجيني Cas9– Crisper (كريسبر – كاس9)على فتاتين توأم من طرف العالم الصيني خه جيان كوي بإدخال نسخة من جين CCR5 وهو جين لا يوجد سوى لدى واحد في المئة تقريبا من سكان شمال أوربا، أملا في حمايتهما من الإصابة بفيروس "أتش آي في" المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب أي الإيدز (نورتون، ديسمبر 2020).

أثار التدخل في الجينوم البشري إشكال يتعلق بالجين المعدل وفرضية إنتقاله إلى الجيل اللاحق من عدمه. ممّا يستدعي التفكير في تداعيات هذه التكنولوجيا وتطويرها بشكل مسؤول، يقول كريشانو ساها اختصاصي الهندسة البيولوجية بجامعة ويسكونسين –ماديسون كعضو مشارك للتحقّق من سلامة هذه التقنية:"لنفترض أننا أدخلنا مكوّنات نظام التحرير الجيني كالإنزيمات في الدماغ لاستهداف خلايا عصبية في منطقة الحصين. فكيف نضمن أنها لن تنتقل إلى خلايا الأعضاء

التناسلية وتصل إلى بويضة أو حيوان منوي؟ ففي هذه الحالة، سينتقل التحرير الجيني إلى النسل" (غورفيت، 2021). فالخوف مازال قائما في أن تسبب هذه التقنية تعديلا في الخلايا التناسلية ممّا يجعل الأفراد حاملين لجينات جديدة لا نعرف مدى تبعاتها.

حيث أنّ هذه التقنيات لها بُعدين: أولهما أنّها تؤثر نوعيا في الهوية الطبيعية للبشر وتطرح إلتباسات حول طبيعة الوجود الإنساني. أمّا البُعد الثاني فهو يتعلق بالإنسان الفرد في حد ذاته، حيث أنّ هذه التقنيات تثير إشكالات مثل موضوع الطفل وحقّه من الكرامة إذا ما تعرض قبل ولادته إلى تعديل جيني أي موضوع حريته التي لا تنقطع عن طبيعته وحقوقه الفردية التي هي جزء من كرامته. وتعتبر هذه التغييرات ذات انعكاس على مستوى مفاهيم العائلة والقرابة والعلاقات الاجتماعية ممّا يؤثر على تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للإنسان (فوكوياما، 2002، صفحة 34).

هناك أيضا مشكلة تتعلق لاحقا بمجرّد أن يعرف إنسان أن جينومه الشخصي قد تمت برمجته، فهذا عامل إضطراب عنده، ممّا سيولد نمطا جديدا من العلاقات اللامتوازية وتتشوه عملية التواصل حسب يورغن هابرماس إذ يصبح الإنسان مسيطرا عليه قبليا (Jurgen, 2002). وهذا ما يؤثر على صيرورة التاريخ عبر تشكيل نوع واحد من الأدلجة وتكراره على أساس أنّه النموذج النهائي لتطور الحركة التاريخية الإنسانية، «التلاعب الجيني يرتبط بمسائل هوّية النوع، والتي يشكّل من خلالها الفهم الذي يكّونه الإنسان عن نفسه باعتباره كائنا ذا ماهية جنسية، السياق الذي تنتظم فيه تمثلاتنا القانونية والأخلاقية (هابرمارس، 2006، صفحة 32).

ومن جانب آخر تُطرح مسألة الخوف من الحتمية، أي لن نتمكن من إلقاء المسؤولية على الأفراد وتحميلهم تبعيات سلوكاتهم، لأنهم يستطيعون إثباتها لجيناتهم أو تاريخهم التطوري. وهذه المسألة بالذات يجب أن تُفسر من جوانب أخرى غير الحتمية البيولوجية كالتنشئة في مرحلة الطفولة أو التكيّف الاجتماعي. كما أنّه إذا كانت أجزاء من المخ تجبر على أداء أفعال ما، فإنّ أجزاء أخرى يجب أن تستجيب للظروف المشروطة القانونية والاجتماعية (بروكمان، 2009، صفحة 59). كما تجدر الإشارة أن أكبر خطأ نقع فيه أنّ مايعتقده الناس يكون منفصلا عن الأسس

الأخلاقية. ولا تقف النظرة عند هذا الحد، بل يصف الكثيرون التعديلات الجينية على البشر بأنها أمر جنوني ولا أخلاقي وشديد الخطورة يمثل تجارب غير مسؤولة يصعب التنبؤ بآثارها ومدى القدرة على التحكم فيها مستقبلا. خاصّة بعدما تبيّن أن الجينات التي أهداها الباحث للفتاتين التوأم لم تكن معدلتين بإتقان والمشكلة أن كل التعديلات التي حدثت عليهما ستبقيان معهما في المستقبل، وبهذا السب تمت محاكمته وسجنه، كما حظرت الكثير من الدول عمليات تصميم أطفال حسب الطلب.

ولهذا فإن الإشكال في تقنية التعديل الجيني يتعلق بفرضية أن يؤدي إلى أخطاء وعيوب تهدّد الطفل المُعدل جينيا مع احتمال إنتقالها إلى الأجيال الأخرى، خاصّة أن النتائج لم تحقّق الدقة المطلوبة ولا زالت أبحاث التعديل الجيني تحيط بها الكثير من المخاوف طبيا وأخلاقيا. وهذا ما جعل مثلا اللجنة الدولية للأكاديمية الوطنية للعلوم تصدر قرار في 2017 مضمونه رفض تعديل الحمض النووي إلى حين ما ستسفر عنه عمليات التقييم المستمر فيما يتعلق بتعديل الجينات البشرية.

تقول كاي ديفيز أستاذة علم الوراثة جامعة أوكسفورد:" إذا تم استخدامها، فمن المهم للغاية أن تستخدم هذه التقنيات للتدخلات المبرّرة طبيا، بناءا على إجراءات صارمة لفهم كيف يؤدي العامل الممرض إلى المرض. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث في تقنية تحرير الجينوم في الأجنة البشرية لضمان إمكانية إجراء تغييرات دقيقة دون تأثيرات غير مرغوبة خارج الهدف، وسيكون التعاون الدولي والمناقشة مفتوحة لجميع جوانب تحرير الجينوم ضروريين" (ميل، 2020). وبقدر القلق من تداعيات التعديل الجيني على الطفل والأجيال اللاحقة، يظهر جدل سياسي حول إمكانية أن لا يكون الغرض من هذه التقنية هو تحسين النسل البشري بقدر ماهو خدمة لجهات معينة من أجل توسيع الفروق والاختلافات الطبقية بين أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على هذه التقنية وبين من لديهم الفرصة لاقتنائها، وهذا مايتنافى مع الطبيعة الإنسانية التي تتنافى مع تحويل الإنسان إلى آلة للعمل والإنتاج فقط. وهذا هو منطق الإمبريالية المتجردة من القيم والغائية الإنسانية

والقائمة على المنطق الداروينى والأخلاق النفعية المادية (المسيري، 2002 ، صفحة 222). هذه الأخيرة التي تمثل أخلاقا فردية، في حين يجب أن تمثل النفعية نظرية أخلاقية تُعنى بأثر الأفعال أو نتاجها على سلامة الجميع.

ومن أمثلة ذلك، الموقف الحيادي الداروينى للنازيين من العلم القائم على مفهوم الصحة العِرقية للحفاظ على وحدة الشعب والوصول إلى التخلص ممّن يطلقون عليهم العناصر الضارة أو الغير نافعة التي تمثل حسبهم إنهيارا للعرق وسببا لانحطاطه. ويستوعب مفهوم الصحة العرقية مفاهيم مثل القتل الرحيم أو مفهوم اليوثينيجيا Euthenesia، وهناك من يفضل تسميته القتل العلمي عن طرق التصفية الجسدية أو القتل المحايد أو القتل الأداتي أو القتل الموضوعي. ويشمل التخلص من الذين يعانون أمراض مزمنة أو المعوقين. حيث وضعت النخبة النازية انطلاقا من هذا المفهوم تصنيفات للبشر مثل صنف البشر المستهلكون الذين ليس لهم نفع إقتصادي وصنف المنحلون، وضم الصنف الأوّل المعتوهين والمتخلفين والمصابين بالشيزوفرنيا والأطفال المعوقين وكبار السن والمصابين بالسل، أمّا الصنف الثاني فيضم الشيوعيون والشواذ جنسيا، ومن يتصفون بسلوكات إجتماعية غير سوية مثل العاهرات ومدمني الخمر أو المخذرات والمجرمون، وحتى من لا مأوى لهم (المسيري، 2002 ، صفحة 230).

كما أن تناول الموضوع من زاوية إتيقية يخرج المسألة الأخلاقية من دائرة النقاش الذي بقي محصورا حول السماح باستخدام التعديل الجيني إلى أفق ما إذا كان مسموحا من الناحية الأخلاقية بعدم السماح بالتدخلات التي من شأنها تجنب إصابة البشر بالآلام والمعاناة الإنسانية (فيلدمان، الثلاثاء 04 ديسمبر 2018). وهذا رهان إتيقي بامتياز يفتح أمامنا نقاشات أخلاقية وقانونية لا تخص فقط تقنية التعديل الجيني.

وفي السياق ذاته يمكن الحديث كذلك عن التقنيات التي تتيح للأزواج الذين لديهم رغبة في الحصول على طفل ولا يستطيعان إلا باستخدام تقنيات التخصيب في المختبر أو أدوية الخصوبة أو اللجوء إلى المتبرعين بالحيوانات المنوية أو البويضات المجمدة. ممّا يجعل الأمر أشبه بتصفح كتالوج لاختيار طفل حسب رغبتهما (الياسين، 2921). وهذا مايثير إشكالات أخلاقية، إلى جانب

تكاليف هذه العمليات. ممّا يوحي بفرضية أن تتغير تركيبة المجتمعات لتصبح مؤلفة من فئة الولادات الطبيعية وفئة محسنة وراثيا. وهذا مايطرح الكثير من التكهنات حول أيّ نوع من المجتمعات سنعرفها مستقبلا في ظل الولادات الغير طبيعية. وفي ظل توفر بنوك البويضات والحيوانات المنوية تُثار قضية معرفة الأصل الجيني من أجل تفادي حدوث زواج عائلي وراثي الذي يتسبب في العيوب الجينية للأطفال، وكل هذا جراء مشروع الجينوم الذي لا يبدو أنّ نتائجه تدفع إلى التفاؤل. خاصّة إذا نظرنا إليها من زاوية ماتوصل إليه العلماء في مجال الاستنساخ، وسنركز هنا على الاستنساخ العلاجي وسلبياته باعتبار أنّ الاستنساخ الإنجابي مشروع مرفوض ويشكل تأثيرات سلبية على النوع البشري.

حيث أن أخذ خلايا جذعية يتطلب تدمير جنين بالمختبر، إلى جانب التشابه الموجود بين الخلايا الجذعية والخلايا السرطانية. إذ تقول بعض الدراسات أنّه بعد ستين انقساما خلويا يتجمع بالخلايا الجذعية طفرات كافية لتحويلها إلى خلايا سرطانية أو شبه سرطانية. ولذلك فإنهم يطالبون بالمزيد من الأبحاث قبل استخدام هذه التقنية في علاج الأمراض لدى الإنسان، إلى جانب المخاوف التي تثيرها المشاكل الأخلاقية ومايتعرض له الأجنة البشرية من استغلال وتشييئ (عطية، 2013، صفحة 40). وبالفعل انقسمت المواقف حول الاستنساخ، حيث يوجد من يشجعه، وهو موقف المتخصصين في علاج العق فيما ظهرت مواقف تعارضه، وهو الموقف الذي اتخذته حكومات إنكلترا وألمانيا وفرنسا. والموقف الثالث ليس برافض وفي نفس الوقت متحفظ بشأن القبول ويقترح تحديد فترة مؤقتة توقف فيها الأبحاث حتى تستكمل دراسة النواحي الاجتماعية والأخلاقية للاستنساخ وبعدها يقرر استئنافه أو توقيفه. وهو موقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد استنساخ النعجة دوللي، حيث أصدر الرئيس كلنتون قرارا بوقف تمويل الأبحاث المستخدمة في الاستنساخ البشري (فرمجن، 2012، صفحة 481). ولعلّ هذا الموقف يسجل ضمن المواقف المتناقضة، فأمريكا المتحفظة بشأن الاستنساخ البشري لا ترى حرجا في استنساخ دول بأكملها طبقا لصورتها.

كما أنّ الحديث عن تكنولوجيا تأجير الأرحام أو مايعرف بالحمل البديل تحظره الكثير من الدول وتضعه في صنف قضايا الإتجار بأعضاء البشر خاصّة بعد الكشف عن شبكات لاستغلال النساء الفقيرات، فيما تتحفظ دول أخرى شريطة أن يكون من دون مقابل مادي. أمّا الدول التي تسمح به تحت مايسمى بالتأجير التجاري للرحم، فإنها وضعت إجراءات قانونية ترعاها وكالات متخصّصة من أجل مراعاة الشروط التي تضمن الولادة بشكل صحي من إختبارات نفسية للأم البديلة وفحوصات طبيّة. وكذلك نتيجة ظهور بعض المشاكل القانونية خاصّة ما يتعلق بالقرابة الوراثية للطفل بالأم البديلة والأب المتبرع الذي ليس مرتبطا بالمرأة. "فالتقنيات الجديدة للإنجاب الاصطناعي مثلا لم تعد مجرد وسائل تكنولوجية متقدمة لمعالجة مشكلة العقم، بل هي تتجه الآن إلى أن تصبح صناعة ذات مردود مالي عال ووسيلة للاغتناء والشهرة بالنسبة إلى الممارسين في هذا الميدان، كما أنها تساهم في خلق مهن جديدة :كمهنة النساء الحاضنات، والمستأجرات لأرحامهن، والنساء البائعات لبويضتهن، والرجال المتاجرين بحيواناتهم المنوية" (كيحل، 2016 ، صفحة 25).

–'وهذا ماجعل المحاكم تعرف قضايا تتعلق بتراجع الأم البيولوجية والبديلة من خلال رفضها التخلي وتسليم الطفل حسب ما اتفق عليه. بالإضافة إلى قضايا تتعلق بأزواج توجهوا إلى دول يسمح فيها بتأجير الأرحام بغية الحصول على طفل، لكنهم تعرضوا للنصب والاحتيال من طرف الأم المستأجِرة التي يمكن لها أن توهم الزوجين مثلا بعدم نجاح عملية التخصيب على الرغم من نجاحها بغية الاحتفاظ بالطفل،ممّا يفتح أبواب النقاش القانوني والأخلاقي حول هذه المواضيع وتطرح التساؤلات حول حقوق الأم البديلة، فهل تتخلى عن كل حقوقها في طفل حملته؟ وماذا عن ارتباطات الطفل العاطفية والجسدية بالأم البديلة؟ وهذا مايثير نزاعات قضائية حول حضانة طفل أُنجب خارج مؤسسة الزواج. بالإضافة إلى الضغوط النفسية التي قد تتعرض لها الأم البديلة حين يعرف أبنائها أنها تخلت عن طفل مقابل المال. والضغوط العاطفية للطفل في حالة علمه بأنه نتاج عملية تلقيح إصطناعي وحمل بديل (فرمجن، 2012، الصفحات 453–455).

وهذه الحالات المذكورة سابقا تثير قضايا أخلاقية وقانونية كلها في حالة ولادة الطفل بشكل صحي وسليم. لكن ماذا لو وُلد الطفل بعد الإخصاب الإصطناعي بتشوهات خلقية؟ ماهو الحل لو طالبت المرأة المُستأجَرة بحقها المادي ورفضت المرأة المستأجِرة الطفل؟ فحتى اللجوء إلى القضاء في هذه الحالات وبعد إجراء التحاليل يُثبت أن الطفل إبن المرأة التي أنجبته خاصّة إذا كان زوجها لم يحترم بعض شروط العقد ومنها فترة العفة كفترة لا يجب عليه فيها الاقتراب من زوجتها، وهي فترة تسبق عملية الإخصاب الإصطناعي وتليها كذلك. أليست هذه المسألة تعبيرا حقيقيا عن مأساة وتعقيد (جديدي، 2016، صفحة 5). وهذا النوع من التعقيدات هو الذي يؤسس للمحافظة على الإنسانية بطبيعتها، وأن لاتتعدى الممارسات الطبية العلاج.

وبالحديث دائما عن القضايا الأخلاقية التي تثيرها الإنجازات العلمية الطبية، نتطرق إلى موضوع زراعة الأعضاء الذي يمثل كذلك مجالا خصبا للإتيقا ورهاناتها. فهو عملية طبية تتم من متبرع حي لا يؤدي به التبرع إلى ضرر أو من ميّت إلى مُستقبِل عن طريق نقل عضو أو مجموعة أنسجة تتمتع بالسلامة من أجل تعويض عضو أو نسيج فاسد لا يمكن معالجته طبيا. وفي ظل انتشار مايسمّى مفهوم الموت الدماغي ظهر الغرس أو الزرع من الميت دماغيا الذي يساوي الموت القلبي والذي ليس له أيّة مخاطر طبية، كما يوجد جدل حول الميت دماغيا من حيث اعتباره ميتا أو في حالة غيبوبة تتطلب المعالجة بواسطة الإنعاش الصناعي الذي ترافقه أحكام مختلفة بين حفظ حياة قائمة أو إطالة موت،ممّا يوجب التفريق بين تدخل الطبيب من أجل توقيف أجهزة الإنعاش شفقة بالمريض، وهذا ما يمثل صورة للقتل الرحيم، أو إيقاف الأجهزة بعد توقف القلب والدورة الدموية والتنفسية مع استمرار خلايا المخ ممّا يعني إنهاء حياة إنسان مازالت خلايا مخه حيا. أمّا إيقاف عمل الأجهزة بعد موت خلايا المخ فلا يعتبر قتلا، كما أن تركيب أجهزة الإنعاش بعد موت مخ المريض يعني الاقتصار على حفظ بعض أعضاء الجسم وتزويدها بالدم والأكسجين من أجل استعمالها في نقل وزراعة الأعضاء. وفي هذا الصدد اعتبر المؤتمر الثاني للأخلاق الطبية لجمعية الاطباء بفرنسا المنعقد بباريس 1966،المعيار هو الموت الكامل لخلايا المخ، وأول من وضع

المواصفات العلمية والطبية الخاصة بتحديد موت جذع الدماغ هي لجنة أدهوك في جامعة هارفارد الأمريكية 1967(الزهرة، صفحة 202)، وهنا تتداخل المسألة كذلك مع مفهوم الموت الرحيم، فإن معظم القوانين الوضعية تضعه في مستوى جريمة القتل، في حين هناك من يدرجه ضمن الممارسات الطبية والحالات الإستثنائية (جديدي، 2016، صفحة 14). وعندما تتعلق المسألة بنقل أعضاء من ميت دماغيا أو ممّن يخضعونهم لما يسمّى الموت أو القتل الرحيم، فإن هذه المسائل بالذات يتم التطرق إليها في المجالات الأخلاقية والقانونية والدينية. خاصّة مع الحديث الآن عن زرع أعضاء الحيوانات للبشر. حيث تمكن مجموعة من الجراحين الأمريكيين في مركز لانكون الطبي من زرع كلية خنزير معدلة جينيا أصبحت أنسجتها خالية من جزيء يرفضه جهاز المناعة في جسم المتلقي للعضو المزروع. وأجريت العملية لفتاة متوفاة دماغيا ظهرت عليها علامات الفشل الكلوي بعد موافقة عائلتها، وذلك قبل أن يتم نزع أجهزة التنفس. حيث تمّ ربط الكلية الجديدة بالأوعية الدموية خارج جسد المريضة على مدار ثلاثة أيام ولم تظهر فيها أية مضاغفات وبدت الكلية طبيعية إلى حد كبير وأدرت كمية البول المتوقعة من كلية بشرية مزروعة بالإضافة إلى عودة مستوى الكرياتينين الطبيعية حسب شهادة الجراح المسؤول عن الزراعة روبرت مونتگومري. وهذا ما دعى حسبهم إلى التفكير في طرق جديدة للحد من النقص في الأعضاء البشرية الجاهزة للزراعة، وبعث الطمأنينة بين المرضى.

ومن أهم المشاكل الأخلاقية والقانونية التي تواجه زراعة الأعضاء وجود بعض الممارسات كاحتمال ندم المتبرّع أو وجود عملية بيع وشراء بين المتبرع والمريض في الخفاء كإجراء مناف للأخلاق، حيث يمنع قانون زرع الأعضاء القومي الذي صدر سنة 1974 بيع الأعضاء كحماية للفقراء من المستغلين الذين يستخدمون المال كإغراء، حيث تتم مواجهتهم ببرامج التأمين والتمويل من طرف الدولة. والملاحظ أنّ التعقيد في مسألة التبرع متفاوت الشدّة حسب نوع العملية، إذا كانت من حي إلى حي أو من ميت إلى حي، هذه الأخيرة التي تعتبر قليلة، ففي تركيا مثلا حوالي 75٪ إلى 80٪ من عمليات زرع الأعضاء تتم من حي الى حي. بالإضافة إلى ذلك يُضاف إنشغال أخلاقي يتمثل في التكلفة المالية للزرع. كما أنّ التقنيات الطبيّة التي تعوض عجز أحد أعضاء

الجسم لاتقوم بالوظيفة الحيوية مثلما كانت في حالتها الطبيعية كآلة غسيل الكلى. ممّا يشجع على زرع الأعضاء كعملية بموافقة المتبرّع أو ممثله البديل المؤهلين لاتخاذ قرار بخصوص استخدام أعضائهم خاصة بعد الموت، ويكون ذلك بملئ استمارة التبرّع بعضو. ورغم ذلك المشاكل لم تنته، حيث حتّى مع توفر مخزون ثابت من الأعضاء تطرح مسألة المعايير المحدّدة للمرضى الذين لهم الأولوية للاستفادة خاصّة الأعضاء النادرة (هابرماس، 2003) (فرمجن، 2012، الصفحات 428-432).

4 - نحو مقاربة جديدة -موضوعية- للخطاب الإتيقي:

إنّ الحديث عن الرهانات الإتيقية التي تفرضها الكرامة الإنسانية انطلاقا من التجاوزات أو الانتهاكات المسجلة في ميدان البيولوجيا الطبيّة وكيفية التعامل معها يفرض في المقابل التوعية بإيجابيات وإنجازات الطب التي تخدم الإنسانية وقيمها كالحرية والحقوق...

فالعلم وعلى الرغم من إيجابياته، إلاّ أنّ النظرة له غالبا ماتحمل التشاؤم الذي مصدره ماهو ثقافي، وهذا ما يُطلق عليه الإيمان بأسطورة المتوحش النبيل، أي أنّ الناس قبل أن يمتلكوا العلم والتكنولوجيا كانت حياتهم نعيما، وفي الغالب العكس هو الصحيح (بروكمان، 2009، صفحة 16).

فالطب الذي تعوّل عليه البشرية التي لطالما تضع ثقتها في السلطة التي توفر لها الحماية، والتاريخ يشهد على ذلك، فالطاعون الذي قتل ثلث سكان أوروبا في القرن الرابع عشر ساهم في تجاوز السلطة الدينية وتعويض الكاهن الذي يمثل سلطة قائمة على الإيمان برجل الشرطة الذي يمثل سلطة قائمة على احترام القوة وكنموذج طارئ للمحافظة على أرواح الناس التي فشلت الكنيسة في صونها. وبقراءة ماركسية أي جدلية مادية ظهر مفهوم الدولة الحديثة ومعها البحث العلمي ليحل الطبيب الذي يملك أفضل وسيلة لمواجهة الموت محلّ الشرطي باعتبار أنه يملك سلطة أكثر فاعلية تقوم على احترام القانون والعقل. فنجاح أي سلطة قائم على مبدأ الثقة في منظومتها القيمية. "وهكذا فإنّ البيوتكنولوجيات، وكذا التطبيقات الطبية الجديدة، لا تخلق فقط لدى الأفراد رغبات جديدة، بل

إنها تدفع إلى الانتظار، ذلك أن المرضى يعتقدون أنّ الأطباء لهم قدرة خارقة على جلب السعادة، وهم ملزمون بفعل ذلك" (بوحناش، 2015، صفحة 35).

بل إنّ إنجازات الطب وآخر تطوراته قد يستثمر فيها الإنسان بطريقة لا تخطر على بال من أجل إتخاذ أشكال غير مألوفة لإثبات ذاته والتعبير عن حريته. ولعلّ حادثة الأسرى الفلسطنيين الموجودين في سجون الإحتلال الإسرائيلي من أروع الرسائل التي تترجم معنى الإرادة الإنسانية. حيث أنّ هؤلاء المسجونين أصبحوا آباء لأطفال بواسطة تهريب نطافهم إلى زوجاتهم عن طريق تهريب السائل المنوي عن طريق أولادهم، أو يبعثون بنطافهم مع رفاقهم الذين يتم الإفراج عنهم. وهذا النوع من التهريب ليس بالسهل، حيث أن الحيوانات المنوية القادرة على التلقيح لا تعيش بعد استخلاصها إلاّ يوم واحد، وقد تصل إلى 72 ساعة كأكثر تقدير. وهذا النوع من التحدي للاحتلال هو الوجه الآخر للاستفادة من تقنيات التلقيح الإصطناعي المجهري أو عن طريق الأنبوب والتغلب على الحصار والظروف الصعبة. كما أنّ النطاف المجهرية لا تتجه إلى التلقيح لتعطي جنينا بالضرورة، بل قد يتم تجميدها لوقت لاحق يرتبط بالإفراج عن السجين لخوفه من فقدان قوته الجنسية نتيجة المرض أو التعذيب.

وتجمع معظم المصادر الفلسطينية على أن فكرة "النطفة المحرّرة الأولى" تعود للأسير عمار الزبن من الضفة الغربية، الذي رزق بابن لقبه الفلسطينيون بـ"سفير الحرية"، فيما يعود الفضل في زرع "النطفة المحررة الأولى" إلى الدكتور سالم خيزران مدير مركز "رزان لأطفال الأنابيب" في نابلس. وحتى هذا الاستثمار في التقنيات الحيوية لم يسلم من النقد، فهناك من يعتبر أن عملية تهريب النطاف هي شكل من أشكال الاستسلام للأسر. كما أشار البعض إلى استغلالها وتضخيمها إعلاميا كدعاية سياسية. وبغض النظر عن صدق هذه الحادثة، إلاّ أنّ لها رمزية إتيقية إن صح التعبير، تبيّن دور إرادة الإنسان.

فالتطورات العلمية ليست دائما تهديدا لكينونة الإنسان يبشر بموته، بل يمكن اعتبار أنها تمثل حياة، فمثلا أي عضو متبرّع به وكل عضو مزروع يعني حياة يتمّ حفظها بالفعل. كما أن

التبرّع بالأعضاء يجسد أخلاقيا مظاهر الحب وتقويتها بين زوجين أو إخوة أو أقارب أو أصدقاء، أو حتى بين إنسان وإنسان من دون قرابة.

فحتى الطفل الذي يفقد عينه مثلا، لو زرعت له عين إصطناعية لا يمكن أن يشاهد بها، ولكنها تمكنه من إستعادة ابتسامته، وتُبعد عنه الخجل أمام الآخرين، وهذا مايشكل لمسة إنسانية.

ومايبقى أن تتم العمليات الطبية بضمير أخلاقي يتحمّل فيها الطبيب مسؤوليته كاملة ولا يخونها بأي طريقة لأأخلاقية. وقد قامت الجمعية الطبية الأمريكية (AMA) بوضع معايير أخلاقية لتصرفات الأطباء اتجاه المرضى والمجتمع والمهن الصحية الأخرى، ومن أهمها احترام الكرامة البشرية، الصدق، تحمل مسؤوليات ممارسته لمهنة الطب...خاصّة في ظل الحديث عن حجم ماتخلفه الأخطاء الطبيّة من وفيات سنويا، إذ تشير الدراسات إلى أمثلة تقلّل من معدلات الوفيات، ويتعلق الأمر بتحسين طريقة غسل الأيدي كواجب مهني وأخلاقي بالإضافة إلى الإبلاغ عن التصرفات الغير مهنية، والاستشارة حتى لو تطلب الأمر من الطبيب إقناع مريضه بأخذ رأي طبيب آخر. وفي حالة لم يكن قادرا على علاج حالة مرضية أن يطلب المساعدة من وحدات العلاج. كما يتحمل الطبيب مسؤوليته الأخلاقية كاملة في حالة رفضه معالجة مريض لأي سبب من الأسباب، مثل حالات المرضى الذين ليس لديهم تأمين صحي أو ماشبه ذلك، ممّا ينتج عنه تهمة التخلي عن مريض في حالة لم يقم الطبيب بواجباته القانونية اتجاه المريض كإعلانه الانسحاب من المعالجة أو إعطاء المريض الوقت الكافي لإيجاد طبيب بديل (فرمجن، 2012، الصفحات 184-189).

ولعلّ الرهان الحقيقي للخطاب الإتيقي يكون كذلك بالتركيز على المشاريع العلمية المستقبلية خاصّة بعد التطورات البيوطبية من جهة، ومن جهة أخرى في ظل التقارب بين التقنيات الحيوية وتكنولوجيا الذكاء الإصطناعي. حيث تطرح مسألة مصير الكرامة الإنسانية في ظل فرضيات الميتا أو (المابعد) كمحاولة لتجاوز البعد الطبيعي للجسد البشري واظهار البعد التقني الذي صار يهدّد البشرية في ظل التفكير على القضاء الجنس البشري برمته أي مابعد الإنسان البيولوجي.

وهنا نستطيع أن نفسر إلى حد ما تلك الفوبيا عند الكلام عن علاقة العقل بما هو وراثي، مايفتح أبواب التمييز أو تبرير الاضطهاد أو تحسين النسل أو حتى العبودية والتصفة العرقية (بروكمان، 2009، صفحة 47).

فالمهم هو كيفية التعامل مع المفاهيم الجديدة التي أفرزها التقدم البيوطبي، خاصّة أنه توجد قضايا جديدة تطرح تحديات أخلاقية، ويتعلق الأمر باستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي الجديدة في ميدان الطب والبيولوجيا الحيوية.

وفي إطار كل هذه المستجدات تُطرح على العلوم الإنسانية مقاربات جديدة لمفاهيم الهويّة والأنسنة والعقل والتفكير التي تتطلب "إتيقا" تتناسب مع معطيات هذا العصر الذي سيطرت فيه تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي على الإنسان وطردته من كينونته التقليدية وحولته إلى ملكية لتفتح معه أو ممكن من دونه عصر جديد تسوده صورة مختلفة للإنسانية قائمة على قيم التسلط وانحدار القيم. حيث يرى كروزويل:" أنّ القرن الواحد والعشرين سيكون مختلفا، ذلك أن الجنس البشري بمساعدة تكنولوجيا الكمبيوترات التي ابتكرها سيكون قادرا على حلّ مشكلات قديمة قِدم الدهر مثل الفقر وربما الرغبة، وستكون لديه القدرة على تغيير طبيعة الموت في مستقبل مابعد الكائنات الحية". فالكثيرون يُبدون قلقهم من تغيير الإنسان وتحويله إلى مزيج من اللحم والمعادن والإلكترونيات" والخوف أيضاً على بعض المهن في ظل هيمنة الآلة. ممّا يُمهد حسب زعمهم لفكرة مابعد الإنسانية في ظل خطر التقنيات الحيوية المعاصرة التي تهدّد بتغيير الطبيعة البشرية، إذ يقول فرنسيس فوكوياما:" إن الطبيعة البشرية هي مجموع السلوك والخصائص التي تميّز النوع البشري على نحو نمطي والنابعة من عوامل وراثية وليست بيئية" (فوكوياما، مستقبلنا مابعد البشري عواقب ثورة التقنية الحيوية، 2006).

وهذا مايستوجب أن يعبّر الذكاء الاصطناعي عن الحدود الجديدة للإنسانية، وبمجرد عبور هذه الحدود سنصل إلى شكل جديد من الحضارة الإنسانية. وهذا مايدعو إلى التساؤل الآتي: هل العبور إلى مايسمى حسبهم إنسانوية جديدة يقتضي تجاوز الحدود الأخلاقية؟ وإذا ربطنا مسألة

الإنسانوية الجديدة بمسألة الحقوق، فهل يحق للإنسان من أجل أن يعيش أن يفعل أي شيئ في سبيل ذلك؟

وفي هذا الشأن يقدم الخبير ألكساندر إيليتش مثال من خلال أهداف مركز الذكاء الاصطناعي الذي يديره:" نحن نريد أن نوضح ما يمكن أن يحقّقه الذكاء الاصطناعي في الواقع من خلال التحاور مع عامّة الناس. هناك العديد من الأمثلة الملموسة على ذلك أنّ ما يحدث في مجالات الطّب والصحة الرقمية بالذات وثيق الصلة بالجميع ويسهل فهمه ويحدث العديد من التغييرات الإيجابية. لكننا نريد أن نبيّن أنّ الذكاء الاصطناعي يساعد الأشخاص ولا يحلُّ محلهم" (الآلة والأخلاق...تحديات الذكاء الاصطناعي https://www.swissinfo.ch ، ديسمبر 2020). وتجدر الإشارة أن تحديد مبادئ أخلاقية مشتركة في هذا المجال لايبدو ممكنا حاليا، حيث أنّ مسألة تعويض الإنسان بالآلة ممثلة في الذكاء الاصطناعي وتلاقحه مع البيولوجيا وطرح فرضية رقمنة الجانب المعنوي عند الإنسان، كلّها مسائل لن تخرج عن إطار سلب الإنسان مركزيته وقدسيته. وهذا الأمر بالذات ليس بالجديد، فقد حاولت الكوبرنيكية والداروينية والفرويدية ذلك من قبل، ولاتزال نظرياتهم تثير الشكوك. فبعد التحوّل الكوبرنيكي الذي أدى إلى فقدان المركزية المادية لايزال الوجود الإنساني ثمينا انطلاقا من أن الإنسان هو النوع الذكي الوحيد هذا من جهة، ومن جهة أخرى من خلال قوة التفكير النظري الذي تستطيع به العقول البشرية أن تجوب الكون (فاينرت، صفحة 215)، فإذا كان للعلم إيجابيات وكذلك له سلبيات، فإنّ إعادة الوصل بينه وبين القيم الأخلاقية هو المطلب الإنساني العاجل.

خاتمة:

ممّا يمكن التوصل إليه أن سؤال لماذا الكرامة؟ الجواب يكون باختصار، الكرامة وليس قيمة أخرى. فالكرامة هي حصيلة لجميع القيم. فمثلما نمثل العدالة كأم للفضائل، فالحكيم يجب أن يكون عادلا، والعفيف يكون عادلا كذلك، والشجاعة تكون فضيلة أيضا بالعدالة. فإن قيم العيش السعادة، المحبة، الجمال...هي ماتمثل كرامة الإنسان إلى جانب الاحترام والاعتراف كسلوكات إتيقية تحمي

إنسانية الإنسان خاصّة في ظل البُعد الفيزيولوجي الذي أصبح مطلبا في ظل القدرة على الاعتناء به إلى أبعد الحدود بعد تطوّر الطب. هذه التحوّلات التي تفرض إعادة تعريف وبناء الإنسان وفق ماتوصل إليه الفكر العلمي المعاصر.

حيث أنّ تقدم العلم يجب أن يوفر الحرية للإنسان، وهذا هو مفهوم الكرامة كموضوع لا يمكن الإشتغال عليه إلا وسط تقاطعات الكثير من المجالات سواء ذات الطابع الروحي أي الدين، أو ذات الطابع المادي كالعلوم. إلى جانب المجال الفلسفي الذي يشتغل على المفاهيم الجوهرية للإنسان ذات الطابع القيمي. انطلاقا من أنّ الإفتراض بأنّ القيم مستقلة عن المعرفة هو خطأ لا يعكس الطبيعة البشرية والإنسانية في تركيبها المادي والمعنوي واستقراء خاطئ للواقع.

فطريق المعرفة ضرورة بيولوجية بالنسبة لنا ولأجيالنا، وخلق القيم في نطاق الثورة البيولوجية يوازي حاجتنا لطعامنا وشرابنا، وهذا لا يتحقق إلاّ بتوسيع المساحة التي تشغلها الكرامة من الثورة البيولوجية المعاصرة والحدود التي تضعها الإتيقا لهذه المعرفة. حيث أنّه مثلما أصبحت التقنية بُعدا من أبعاد الإنسان، فالقيم الإنسانية هي كذلك بُعد من أبعاد المعرفة البيولوجية. والكرامة بأسمى معانيها هي التي تضمن أنّ المعرفة البيولوجية ستتوجه لجعل العيش في العالم أجمل بعيدا عن القلق والحد منه.

قائمة المراجع:

1. *Jean Ullmo La pensée scientifique moderne Flammarion .* (1969). France .

2. Jurgen, H. (2002). *Lavenir de la nature humaine, vers un eugénisme libéral, Bouchind homme Gallimard.*

3. أباه, ا. و" .(2021) .الاستنساخ البشري والعلم الذي لا يفكر ."*جريدة الشرق الأوسط، العدد: 8812.*

4. أحمد الكريم ولد مولاي عبد مولاي. (2008). في الميتا–بيوإتيقا: نحو تأويل أنطولوجي وإيتيقي للوجود الجسدي للإنسان. *مجلة تبيين، العدد6/24.*

5. أحمد عبد الحليم عطية. (2013). "الأخلاقيات الحيوية الطبية". *مجلة أوراق فلسفية: البيواتيقا، جمهورية مصر العربية، العدد السادس والثلاثون*.

6. أحمد محمود صبحي، و محمود فهمي زيدان. (1993). *في فلسفة الطب*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

7. أصالة ماجد القدسي. (2006). *الذكاء الإصطناعي وتشخيص الأمراض، دنيا الوطن 2013-2017. (2006/12/15) https://pulpit.alwatanvoice.com .*

8. *الآلة والأخلاق...تحديات الذكاء الاصطناعي https://www.swissinfo.ch .* (ديسمبر 2020).

9. بوحناش, ن" .(2015) .*البيواتيقا انفجار أخلاقي داخل العلم"، الأخلاقيات التطبيقية جدل القيم والسياقات الراهنة للعلم، إشراف وتنسيق وتقديم خديجة زتيلي، تأليف مجموعة من الباحثين والأكاديميين العرب مؤلفين* .تونس: كلمة للنشر والتوزيع.

10. بومدين فاطيمة الزهرة. (بلا تاريخ). القتل الرحيم في المنظور الطبي والقانون الوضعي. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد العاشر*.

11. بونى ف. فرمجن. (2012). *القانون الطبي والأخلاق*. (نجيب الحصادى، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

12. *تقرير بواسطة: أوبي Oppy، محرّر خوارزمي يعمل بالذكاء الاصطناعي، نشر بتاريخ 2020/12/19، مستقبل البشرية..كيف ستبدو حياتنا بعد 100عام؟.www.noonpost.com (2021/12/17 /12:48)*. (بلا تاريخ).

13. توفيق الياسين. (2921). *اليوجينيا (تحسين النسل): حركة تطوره ومستقبله*.

14. توماس كون. (2007). *بنية الثورات العلمية*. (حيدر حاج اسماعيل، المترجمون) لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

15. جاكلين روس. (2007). *الفكر الأخلاقي المعاصر*. (عادل العوا، المترجمون) لبنان: عويدان للنشر.

16. جان فرانسوا دروتيي. (2009). *فلسفات عصرنا*. (إبراهيم صحراوي، المترجمون) الجزائر: منشورات الاختلاف.

17. جولييت زيلر. (بلا تاريخ). *الذكاء الإصطناعي أو مابعد الإنسان، من الخيال العلمي إلى مستقبل مثير للجدل*.

18. جون بروكمان. (2009). *الإنسانيون الجدد، العلم عند الحافة*. (مصطفى إبراهيم فهمي، المترجمون) سلسلة العلوم والتكنولوجيا.

19. جيمس نورتون. (ديسمبر 2020). *مجلة WIPO "المقص الجيني أحدث ما تمّ التوصل إليه"*.

20. ديلي ميل. (2020). *علماء يحذرون التعديل الجيني ليس جاهزا بعد لتجربته بأمان على البشر*. *https://arabic.rt.com* .

21. زاريا غورفيت. (2021). *الجينات الوراثية: أخطاء قد تنتقل عبر الأجيال وتغيّر شكل الجنس البشري*. *21 أفريل 2021. https://www.bbc.com/arabic . BBC* .

22. عبد الله موسى. (2000). *الفلسفة التطبيقية... لماذا؟" منتدى لاغورا. (تاريخ النشر:11جوان 2020). http://www.lagora-univ-oran2.org/ar*.

23. عبد الوهاب المسيري. (2002). *الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان*. بيروت: دار الفكر المعاصر.

24. فرنسيس فوكوياما. (2002). *نهاية الإنسان، عواقب الثورة البيوتكنولوجية*. (أحمد مستجير، المترجمون) القاهرة.

25. فرنسيس فوكوياما. (2006). *مستقبلنا مابعد البشري عواقب ثورة التقنية الحيوية*. (إيهاب عبد الرحيم محمد، المترجمون) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

26. فريدل فاينرت. (بلا تاريخ). *كوبرنيكوس وداروين وفرويد*.

27. محمد جديدي. (2016). *"البيواتيقا ورهانات الفلسفة القادمة"، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث*. الرباط –أكدال– المملكة المغربية.

28. مصطفى كيحل. (2016). *الأخلاقيات التطبيقية: المفهوم، الدلالات، الحقول*. الجزائر : منشورات الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية.

29. نوح فيلدمان. (الثلاثاء 04 ديسمبر 2018). *تعديل الجينات البشرية والقلق الأخلاقي، موقع بلومبيرغ، رقم العدد: 14616*. .

30. هابرمارس, ي .(2006) .*مستقبل الطبيعة الإنسانية نحو نسالة ليبرالية*) .ج. كتّورة (.Trad , بيروت: المكتبة –الشرقية.

31. يورغن هابرماس. (2003). *العلم والتقنية كإيديولوجيا*. (حسن صقر، المترجمون) كولونيا ألمانيا: منشورات الجمل.